وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

مخبر الابحاث والدراسات متعدد التخصصات في القانون، التراث والتاريخ

وفرق مشروع البحث التكويني الجامعي (PRFU) :

إشكاليات الجريمة المستحدثة واستراتيجية مواجهتها

مخرجات تطوير السياسة الجزائية ومواجهة أزمة العدالة الجزائية

أثر التقنية الحديثة في توجهات السياسة الجنائية

تنظم الملتقى الدولي الحضوري/الافتراضي حول:

جريمة الاتجار بالبشر بين المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية

(الأشكال المستحدثة والتحديات)

يوم: 23 أكتوبر 2025

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ.د/ عبد السلام ضيف مدير الجامعة

مدير الملتقى:

أ.د/ عبد الوهاب مخلوفي - عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى:

أ.د/ بن بو عبد الله وردة

رئيس اللجنة العلمية:

أ.د/ بن بو عبد الله نورة

رئيس اللجنة التنظيمية:

أ.د/ دريدي وفاء

المنسق العام:

د/ رقيق ليندة

ديباجة الملتقى:

لطالما مثّلت جريمة **الاتجار بالبشر** امتدادًا خطيرًا ومُعاصرًا لأحد أقدم أوجه الانتهاك الإنساني، ألا وهو **تجارة الرقيق**، حيث أُعيد إنتاج الجريمة في ثوب قانوني عالمي حديث، يعكس تطور وسائلها وتعدد أنماطها واتساع نطاقها الجغرافي، إذ يتم التعامل مع الإنسان بوصفه **سلعة قابلة للبيع والاستغلال**، سواء عبر الاسترقاق، أو الاستعباد الجنسي، أو نزع الأعضاء، أو التسول المنظم، أو حتى **الاستغلال الاقتصادي للأطفال والنساء**، وهي مظاهر تمثل انتهاكًا صارخًا لكرامة الإنسان وحقوقه الطبيعية، وخرقًا لمبادئ العدالة والمساواة.

تُعتبر جريمة الاتجار بالبشر جريمة **عابرة للحدود**، تستند في تنفيذها إلى شبكات إجرامية دولية منظمة، وتُعدّ من أخطر التحديات التي تواجه أمن الدول واستقرار المجتمعات، مما دفع بالمنظمات الدولية، وعلى رأسها **الأمم المتحدة**، إلى تطوير منظومة قانونية خاصة لمجابهة الظاهرة، بدءًا من **الاتفاقية الخاصة بالرق لسنة 1926**، ثم **الاتفاقية التكميلية لسنة 1956**، وصولًا إلى **بروتوكول باليرمو لسنة 2000**، والمعروف بـ"بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال"، والمكمل لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي وضع الأساس القانوني والعملي لبناء **نظام دولي موحّد للتجريم والتعاون القضائي والأمني**.

وتبعًا لهذه المقتضيات، سعت مختلف التشريعات الوطنية إلى تطوير نظمها القانونية، وإعادة تكييف سياساتها الجزائية لمواجهة هذه الجريمة، فنجد على سبيل المثال القانون المصري رقم 64 لسنة 2010، والمادة 225 من قانون العقوبات الفرنسي المعدلة بالقانون 711 لسنة 2013، فضلًا عن قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر الأمريكي لسنة 2008، في حين انتهج المشرع الجزائري **مقاربة خاصة ومستقلة** تُراعي الخصوصية الوطنية، من خلال **القانون رقم 23-04 المؤرخ في 5 فبراير 2023**، المتعلق بالوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحته، والذي جاء شاملاً لأحكام **وقائية وردعية**، مميزًا بحماية قانونية موسعة للضحايا، مع تركيز خاص على فئة النساء والأطفال.

اشكالية الملتقى:

في ظل التطور السريع الذي تعرفه جريمة الاتجار بالبشر وصورها، بات من الضروري تقييم مدى **فعالية الأطر القانونية الدولية** ومدى انسجام **التشريعات الوطنية** معها، بما يسمح بالتصدي الفعلي لهذه الجريمة المستحدثة، ومن هنا تنبثق الإشكالية الرئيسية لهذا الملتقى:

ما مدى فعالية الجهود الدولية في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وكيف انعكست هذه الجهود على التشريعات الوطنية في إطار مواجهتها للأشكال المتعددة والمتطورة لهذه الجريمة؟

محاور الملتقى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لجريمة الاتجار بالبشر

- التصور الإسلامي للإتجار بالبشر.
- التمييز بين جريمة الاتجار بالبشر والجرائم المشابهة (مثل تهريب المهاجرين، الاسترقاق، الاستغلال الجنسي....).
- البنيان القانوني للجريمة.
- الأشكال المستحدثة والمتطورة للإتجار بالبشر.
- مظاهر الارتباط بين الاتجار بالبشر والجرائم المتصلة بها.
- المفهوم في القوانين الداخلية للدول.

المحور الثاني: تقييم الإطار القانوني الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر

- الجهود المؤسساتية الدولية: الأمم المتحدة، المنظمة الدولية للهجرة، الإنتربول.
- النصوص الاتفاقية: الاتفاقيات الدولية والإقليمية (بروتوكول باليرمو، اتفاقيات مجلس أوروبا، الاتحاد الإفريقي...).

المحور الثالث: انعكاسات التوجه الدولي على التشريعات المقارنة

- مدى فعالية التشريعات المقارنة في مكافحة الجريمة.

- مدى قدرة هذه التشريعات على مسايرة الأشكال المستحدثة.
- الصعوبات القانونية والمؤسساتية التي تعوق التنفيذ الفعّال للقانون.

المحور الرابع: مجالات التعاون الدولي في مواجهة جريمة الاتجار بالبشر

- التعاون الأمني والقضائي بين الدول.
- آليات التسليم، المساعدة القانونية المتبادلة، المصادرة والتجميد.
- دور الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

المحور الخامس: حقوق ضحايا جريمة الاتجار بالبشر

- الحق في الحماية والمساعدة.
- ضمانات المشاركة في الإجراءات القضائية.
- آليات التعويض وإعادة الإدماج الاجتماعي.

المحور السادس: فعالية السياسة الجزائية الوطنية في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر

- التدابير الوقائية الاستباقية.
- تطور السياسة الجزائية الموضوعية التجريم والعقاب.
- القواعد الإجرائية الخاصة بالتحقيق والمتابعة.
- التحديات المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب.

أهداف الملتقى:

- تأصيل المفاهيم القانونية المرتبطة بجريمة الاتجار بالبشر وتمييزها عن الجرائم المشابهة.
- عرض وتحليل الجهود الدولية لمكافحة الظاهرة، وإبراز دور التعاون الدولي في هذا المجال.
- تقييم فعالية السياسة التشريعية الوطنية، مع التركيز على التجربة الجزائرية في ظل القانون 23-04.
- دراسة الإشكالات العملية والقضائية التي تواجه الدول في مكافحة الجريمة.
- تسليط الضوء على حقوق الضحايا وآليات حمايتهم وتمكينهم.
- إشراك مختلف الفاعلين القانونيين والجامعيين في إنتاج معرفة علمية رصينة حول الموضوع.
- تعزيز الوعي بأهمية الوقاية المجتمعية والقانونية من الجريمة، وتكريس ثقافة احترام الكرامة الإنسانية.

شروط المشاركـــة:

- المشاركة في الملتقى مفتوحة لجميع الباحثين من أساتذة جامعيين، طلبة دكتوراه ومهتمين بموضوع الملتقى من داخل الجزائر أو خارجها .
- تقبل البحوث المشتركة الثنائية فقط، مع أولوية تلك التي تضم طلبة الدكتوراه ومشرفيهم.
- أن يتوافق البحث المقدم مع أحد محاور الملتقى.
- أن يتميز البحث بالأصالة، الجدية والحداثة، وألا يكون قد سبق نشره أو المشاركة به في أي تظاهرة علمية من أي نوع.
- أن يتم الالتزام في كتابة البحوث بالقواعد والأصول المعتمدة في كتابة البحوث العلمية.
- ألا تقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا تتجاوز 25 صفحة.
- باللغة العربية، يحرر البحث بخط: مقاس 14 simplified arabic في المتن ومقاس: 12 في الهامش، وباللغة الأجنبية، يحرر بخط : مقاس 12 Times new roman في المتن و مقاس: 10 في الهامش، مع تقديم ملخص باللغة العربية والانجليزية لا يتعدى 300 كلمة، متبوعا بالكلمات المفتاحية. وتكتب الهوامش في نهاية المداخلة.

مواعيـــد هامـــــة:

- آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة: 15 أكتوبر 2025
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: 20 أكتوبر 2025
- تاريخ انعقاد الملتـقى : يوم 23 أكتوبر 2025

البريد الإلكتروني للملتقى:

ترسل المشاركات إلى البريد الإلكتروني:

humantraffickingcrime.int.conf@gmail.com

استمارة المشاركـــــة:

الاســم: ..... اللقب : .....

البلــد: ..... الجنسية: .....

الرتبة العلمية: .....

التخصـص: .....

الوظيفـة: .....

المؤسسة المستخدمة: .....

رقـم الهاتـف: .....

عنوان محور الدراسة: .....

عنوان المداخلة: .....

الملخص: .....

.....

.....

.....

.....